انعكاس التنمية المستدامة على جودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

حمزة بالي[1]، علي العبسي[2]، حناشي بورني[3]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر)
[2] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر)
[3] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر)

ملخص:

تهدف هذه المداخلة إلى إبراز دور وأهمية انعكاس التنمية المستدامة على جودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وهذا من خلال تشخيص واقع التنمية في الجزائر وكذا مساهمتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المبني على دعم التوازنات المالية والاقتصادية والإيفاء بالمتطلبات الاجتماعية المختلفة. حيث تم التطرق إلى ماهية التنمية المستدامة، كذلك تم التطرق إلى واقع التنمية المستدامة في الجزائر وهذا من خلال تحديد المفهوم والإطار القانوني للتنمية المستدامة وفق القانون الجزائري، كذلك التطرق لمخططات التنمية في الجزائر وانعكاسها على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة 2016/2010، ودراسة تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر خلال السنوات الأخيرة وضعت آليات مؤسسية وقانونية ومالية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية صنع القرار، وقد تم تحقيق العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية المستدامة، أعطت نتائج جيدة في عديد المجالات، منها على الخصوص محاربة الفقر، الارتقاء بالوقاية الصحية، تحسين المناطق الحضرية والريفية. كذلك يمكن القول أن البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر قد سمحت بتحقيق نمو اقتصادي ساهم إلى حد كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية، رغم النقائص المسجلة.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة؛ جزائر؛ جودة الحياة الاقتصادية؛ جودة الحياة الاجتماعية.

1- مقدمة

نقدم في هذه المداخلة مختلف المداخل المرتبطة بالتنمية المستدامة بالتركيز على الماهية كذلك نركز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستغلال الأمثل لكل الموارد الاقتصادية للدول لاستهداف تحقيق مستويات رفاه اجتماعي عالي للمجتمعات بمرجعية أهداف التنمية لهيئة الأمم المتحدة.

إن تشخيص الواقع الاقتصادي وتحليل البنية الاجتماعية في الجزائر تجعلنا أمام حتمية تقديم إحصائيات رسمية نبين من خلالها واقع التنمية في الجزائر وكذا مساهمتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المبني على دعم التوازنات المالية والاقتصادية والإيفاء بالمتطلبات الاجتماعية المختلفة في ظل الأهداف الكلية لبناء مجتمع متوازن.

في إطار ذلك جاءت إشكالية هذه الورقة العلمية وفق التالي:

- **ما مدى مساهمة التنمية المستدامة في تحقيق جودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟**

وللإجابة على هذا الإشكال، تم تقسيم المداخلة إلى محورين رئيسيين:

المحور الأول: ماهية التنمية المستدامة.

المحور الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر.

المحور الأول: ماهية التنمية المستدامة

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة حديث نسبيا، حيث ظهر في أواخر القرن الماضي مع ظهور المشكلات البيئية، وزيادة ظاهرة التلوث وانتشاره عالميا، مما جعل المنظمات العالمية ودول العالم توحد جهودها وتسعى جاهدة للتنسيق الجماعي فيما بينها للحد من مخاطر هذه الظاهرة.

أولا. نشأة ومفهوم التنمية المستدامة

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980، لكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلا بعد أن أُعِيد استخدامه في تقرير "مستقبلنا المشترك" المعروف باسم "تقرير برونتلاند"، والذي صدر سنة 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك "غرو هارلم برونتلاند".

وقد عرّف التقرير التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بمقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها " (كولستاد، 2005، صفحة 60). يركز هذا التعريف ضمنيا على فكرتين محوريتين هما: فكرة الحاجيات، وخصوصا الحاجيات الأساسية للفئات الاجتماعية الأكثر فقرا التي تستحق أن تُولَى أهمية كبرى؛ وفكرة محدودية قدرة البيئة على الاستجابة للحاجيات الحالية والمستقبلية للبشرية، في ظل أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة والتقنيات المتوفرة. ويمكن إعطاءها التعريف الشامل التالي:

"التنمية التي تمكن من إشباع حاجيات الأجيال الحالية وتحقيق رفاهيتهم دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على إشباع حاجياتهم، آخذة بعين الاعتبار تحديات الحفاظ على الأنظمة البيئية ومحدودية الموارد الطبيعية القابلة للتجدد".

ثانيا. أبعاد التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى التوفيق بين الأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1. البعد الاقتصادي: ويقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر، من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة، وهذا يستدعي تطوير القدرات الإنتاجية والتقنيات المتاحة عبر دعم البحث العلمي وتحفيز المقاولات على الاستثمار، وتبني أساليب الإنتاج والإدارة الحديثة من أجل مضاعفة الإنتاجية.

2. البعد الاجتماعي: يشير إلى النهوض برفاهية المجتمع وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، كذلك السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد فيما يتعلق بتوزيع الموارد والاستفادة من

الخدمات، إتاحة الفرص بشكل متساو ودون تمييز بين أفراد المجتمع، مشاركة الأفراد في إعداد البرامج التنموية وتنفيذها، الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، احترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار.

3. البعد البيئي: يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها، إضافة إلى منع التلوث والحد منه، وذلك بالعمل على الحد من الآثار الضارة للأنشطة الإنتاجية على البيئة والاستهلاك الرشيد للموارد غير المتجددة، والسعي إلى تطوير استعمال مصادر الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المخلفات، والاهتمام بالقضايا البيئية على المستوى العالمي (الرئاسة العامة للإرصاد وحماية البيئة، 2001، صفحة 38).

ثالثا. أهداف التنمية المستدامة

في 01 جانفي 2016 بدأ رسميا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015 في قمة أممية تاريخية. وستعمل البلدان خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة واضعة نصب أعينها هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالميا على الجميع، على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع كفالة اشتمال الجميع بتلك الجهود.

وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانونا، فإن من المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها. ولذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية يسهل الوصول إليها. ستُرصد أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وغاياتها الـ 169 من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعتمدها اللجنة الإحصائية (http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/، 2018)

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان: يتمثل جوهر التنمية المستدامة في تزويد الناس في جميع أنحاء العالم بالدعم الذي يحتاجونه لتحرير أنفسهم من الفقر بجميع مظاهره. ويركز الهدف على القضاء على الفقر من خلال استراتيجيات مترابطة، تشمل تعزيز نُظم الحماية الاجتماعية وتوفير العمالة اللائقة وبناء قدرة الفقراء على الصمود.

2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة: يتناول هذا الهدف حاجة الإنسان الأساسية للحصول على غذاء صحي، والوسائل التي يمكن من خلالها تأمين هذه الحاجة على نحو مستدام للجميع. إن معالجة الجوع لا يمكن أن يتحقق من خلال زيادة الإنتاج الغذائي وحده، فالعوامل المتمثلة في الأسواق التي تعمل بشكل جيد، وزيادة دخل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والوصول المتساوي إلى التكنولوجيا والأراضي، والاستثمارات الإضافية، لها دورها في خلق قطاع زراعي نشط ومنتج يبني الأمن الغذائي.

3. ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار: يتناول الهدف جميع الأولويات الرئيسية في مجال الصحة، ويدعو إلى تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل، وإنهاء

الأمراض المعُدية، والحدّ من الأمراض غير المعُدية وغيرها من المخاطر الصحية؛ وضمان حصول الجميع على أدوية ولقاحات آمنة وفعّالة وجيدة وبأسعار معقولة، فضلاً عن توفير التغطية الصحية لهم.

4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع: يرمي الهدف إلى ضمان حصول جميع الناس على التعليم الجيد وإتاحة الفرص للتعلم مدى الحياة. ويتجاوز هذا الهدف مجرد الالتحاق بالمدارس، فينظر إلى مستويات الكفاءة، وتوافر المدرسين المدربين والمرافق المدرسية الكافية، والتفاوت في نتائج التعليم.

5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات: لا يزال عدم المساواة بين الجنسين قائماً في جميع أنحاء العالم، مما يحرم النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية ومن فرصهن. وسيتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات جهوداً أكثر نشاطاً، بما في ذلك في مجال توفير الأطر القانونية اللازمة للتصدّي للتمييز القائم على نوع الجنس.

6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع: يرمي الهدف إلى التصدّي للتحدّيات المتعلقة بتوفر مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية للسكان، فضلاً عن النُظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه. إذا لم تحقق الجودة والاستدامة في الموارد المائية والصرف الصحي، فإن إحراز التقدّم سيتعطل في العديد من المجالات الأخرى لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الصحة والتعليم والحدّ من الفقر.

7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة: يتطلب حصول الجميع على خدمات الطاقة بأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة توسيع فرص الحصول على الكهرباء والوقود والتكنولوجيات النظيفة للطهي، فضلاً عن تحسين كفاءة استخدام الطاقة وزيادة استخدام الطاقة المتجددة. ولتحقيق هذا الهدف هناك حاجة إلى تمويل وسياسات أكثر جرأة، إلى جانب استعداد البلدان لتبني تكنولوجيات جديدة على نطاق أكثر طموحاً بكثير.

8. تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام، العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل للجميع: النمو الاقتصادي هو المحرّك الرئيسي للتنمية المستدامة، وعندما يكون هذا النمو مستداماً وشاملاً، يمكن لعدد أكبر من الناس أن يفلتوا من دائرة الفقر مع زيادة فرص العمالة الكاملة والمنتجة. ومن أجل تمكين الأجيال المقبلة من الاستفادة من النمو الاقتصادي الحالي، ينبغي أن يكون هذا النمو سليماً بيئياً وليس نتيجة للاستغلال غير المستدام للموارد.

9. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار: تشكّل البنية التحتية والتصنيع والابتكار ثلاثة محرّكات للنمو الاقتصادي، وعندما يتم إدراج شمول الجميع والقدرة على الصمود والاستدامة في تنفيذ تلك القوى الدافعة الثلاث، فإن النمو الاقتصادي يدعم التنمية المستدامة.

10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها: يدعو الهدف إلى الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، وتعزيز أصوات البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الدولية.

11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة: شهد العالم نمواً حضرياً لم يسبق له مثيل، ففي عام 2015 كان يعيش في المدن ما يقارب 04 مليار شخص (أكثر من نصف سكان العالم)، مع ذلك نجد أن المدن هي حاضنة الابتكار وتساعد على تعزيز العمالة والنمو الاقتصادي، إن التوسع الحضري السريع جلب معه تحدّيات هائلة، بما في ذلك السكن غير الملائم، زيادة تلوث الهواء، عدم الحصول على الخدمات الأساسية والوصول إلى الهياكل الأساسية.

12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة: تتيح أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة إمكانية استخدام الموارد بكفاءة ويمكن أن تقلل من أثر الأنشطة الاقتصادية على البيئة. تحقيقاً لهذه الغاية يركز هذا الهدف على فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد، ضمان إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة بطريقة تقلل من أثرها على حياة البشر والبيئة.

13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره: استمر ارتفاع حرارة كوكب الأرض في عام 2016، وسجل رقماً قياسياً بنحو 1.1 درجة مئوية فوق مستوى الفترة قبل الصناعية، وتقلص نطاق الجليد البحري العالمي إلى 4.14 مليون كلم^2، وهو ثاني أدنى مستوى تمّ تسجيله. سيتطلب التخفيف من تغيّر المناخ ومن آثاره البناء على الزخم الذي حققه اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ. وهناك حاجة أيضاً إلى بذل جهود أقوى لبناء القدرة على الصمود والحدّ من الأخطار المتصلة بالمناخ والكوارث الطبيعية.

14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام: تغطي المحيطات ما يقرب من ثلاثة أرباع الكوكب، وهي تضم أكبر نظام بيئي على الأرض. إن الآثار السلبية المتزايدة المترتبة عن تغيّر المناخ (بما في ذلك تحمّض المحيطات)، وعن الصيد المفرط والتلوث البحري تعرّض للخطر المكاسب التي تحققت في الآونة الأخيرة في حماية أجزاء من محيطات العالم.

15. حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، إدارة الغابات على نحو مستدام، مكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي، وقف فقدان التنوع البيولوجي: يمكن أن تساعد النُظم الإيكولوجية المحمية والمرممة والتنوع البيولوجي الذي تدعمه في التخفيف من آثار تغيّر المناخ، وتوفير قدرة أكبر على الصمود في مواجهة الضغوط البشرية والكوارث الطبيعية المتزايدة. كما تنتج النُظم الإيكولوجية الصحية فوائد متعددة للمجتمعات التي تعتمد عليها. يركز الهدف على الحفاظ على الأنواع والنُظم الإيكولوجية على اليابسة واستخدامها على نحو مستدام.

16. السلام والعدل والمؤسسات: تعتبر قضايا السلام والعدالة والمؤسسات الفعّالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع من صميم التنمية المستدامة، ولا يزال التقدّم المحرز في تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع متفاوتاً بين البلدان وداخلها، وقد ازدادت الصراعات العنيفة في السنوات الأخيرة، وتسببت في وقوع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين وإلى إخراج الملايين من الناس من ديارهم وتهجيرهم.

17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة: هناك حاجة إلى التزام أقوى بالشراكة والتعاون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. سيتطلب تحقيق الأهداف وضع سياسات متماسكة، إقامة بيئة مواتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ولدى جميع الأطراف الفاعلة، وإعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة (المتحدة، 2018، صفحة 03).

رابعا. مؤشرات التنمية المستدامة

إن أهداف التنمية المستدامة الـ 17 التي أقرها جميع أعضاء الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 تدعو جميع الدول إلى إتباع إستراتيجية شاملة تجمع أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة (التنمية الاقتصادية، الإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية)، مدعومة بالحكم الرشيد. كما تعد نظم القياس والبيانات السليمة حاسمة لتحويل أهداف التنمية المستدامة إلى أدوات عملية لحل المشكلات، عبر تحريك الحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال، وتوفير بطاقة تقييم لمتابعة التقدم المحرز وضمان تحقيق المساءلة، وأن تكون بمثابة أداة لإدارة التحولات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية بحلول عام 2030.

تشمل مؤشرات التنمية العالمية بيانات تمتد من سنة 1960 إلى غاية 2016، وترصد الاتجاهات العالمية مع المؤشرات المتعلقة بالسكان، الكثافة السكانية، التحضر، الدخل القومي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي. تقدم الجداول العالمية على الإنترنت مؤشرات لقياس اقتصاد العالم والتقدم المحرز نحو تحسين الحياة، تحقيق التنمية المستدامة، توفير الدعم للفئات الضعيفة من السكان والحد من الفوارق بين الجنسين. وتعتمد النقاط المهمة على المواضيع الستة لمؤشرات التنمية العالمية فيما يلي:

1. الفقر والازدهار المشترك: يعرض مؤشرات تقيس التقدم المحرز نحو تحقيق هدفي مجموعة البنك الدولي، المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك في كل بلد.

2. المجتمع: يعرض مؤشرات تغطي التعليم، الصحة، الوظائف، الحماية الاجتماعية ونوع الجنس، ويقدم صورة للتقدم المجتمعي في جميع أنحاء العالم.

3. البيئة: تقدم مؤشرات عن استخدام الموارد الطبيعية مثل: المياه والطاقة، مختلف تدابير التدهور البيئي (بما في ذلك التلوث وإزالة الأحراج)، وكلها يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند صياغة الاستراتيجيات الإنمائية.

4. الاقتصاد: يوفر نافذة على الاقتصاد العالمي من خلال مؤشرات تصف النشاط الاقتصادي لأكثر من 200 دولة وإقليم، تشمل الإنتاج والاستهلاك وحجم التبادل التجاري.

5. الدول والأسواق: تشمل مؤشرات الاستثمار الخاص والأداء، تطوير النظام المالي، نوعية وتوافر البنية التحتية، دور القطاع العام في رعاية الاستثمار والنمو.

6. الروابط العالمية: تقدم مؤشرات عن حجم واتجاه التدفقات، الروابط التي تمكّن الاقتصاديات من النمو، ما في ذلك تدابير التجارة، التحويلات المالية، والاستثمارات الأجنبية، الدين وخدماته، فضلا عن السياحة والهجرة.

7.المؤشرات المؤسسية: تشمل تطبيق الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، عدد مستخدمي الانترنت والهاتف لكل 1000 مواطن، عدد أجهزة الكمبيوتر لكل 1000 مواطن، نسبة الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الناتج المحلي، الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية (http://wdi.worldbank.org/tables، 2018).

الغرض من مؤشر أهداف التنمية المستدامة هو مساعدة الدول على تحديد أولويات العمل، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للمؤشرات أن تساعد البلدان على تحديد تحديات التنفيذ الرئيسية ويسمح

المؤشر العام بتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والمقارنة مع البلدان النظيرة. تم تصميم نظم مؤشرات مختلفة خاصة بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة، بحيث تشير إلى ترتيب الدولة على سلم درجات من 0 إلى 100، من الأسوأ (النتيجة 0) إلى الأفضل (درجة 100)(Network, 2017, P 01).

المحور الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

حضيت قضية التنمية المستدامة بمكانة هامة في الجزائر، وأصبحت تندرج ضمن أولويات إستراتيجية الدولة في السنوات الأخيرة، حيث تم القيام بعديد الإصلاحات الاقتصادية (تشريعية ومؤسساتية) لمواجهة مختلف التحديات والعقبات الراهنة والمستقبلية، التي تقف في سبيل تحقيق التنمية الشاملة.

أولا. التعريف والإطار القانوني

1. تعريف التنمية المستدامة وفق القانون الجزائري (03-10): حيث عرّف التنمية المستدامة حسب المادة الرابعة منه بأنها مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، 2003).

2. الإطار القانوني للتنمية المستدامة في الجزائر: تجلى الاهتمام المتزايد بأثر البيئة على مسار التنمية من خلال إصدار القانون رقم 03-83 المؤرخ في 05 فبراير 1983 والمتعلق بحماية البيئة والهادف أساسا إلى توجيه وتمهيد مشاريع الدولة الخاصة بها. ومن أهم أهداف هذا القانون توجيه مختلف برامج الدولة في هذا المجال، لذا ركز على محاور كبرى هي (كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، 1999، صفحة 13):

- حماية الطبيعة والمحافظة على الفصائل الحيوانية والنباتية.
- حماية الأوساط المستقبلية (المحيط الجوي، المياه القارية والمحيطات).
- الوقاية من ظواهر التلوث المضرة بالحياة والناجمة عن المنشآت المصنفة.
- إجبارية تقييم مدى تأثير حوادث المشاريع على المحيط وذلك بإجراء دراسة التأثير.

* قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، من خلال المادة الأولى يحدد هذا القانون قواعد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، 2003).

حيث أدمجت من خلاله الخطوط العريضة لمبادئ التنمية المستدامة الواردة في قمة ريودي جانيرو سنة 1992، وقد نصت المادة رقم 02 أنه تهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على الخصوص إلى ما يلي:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم.
- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها.
- إصلاح الأوساط المتضررة.
- تدعيم الإعلام، تحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

ثانيا. مخططات التنمية في الجزائر وانعكاسها على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة 2016/2010

1. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات، ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك. وتواصلت المسيرة ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب. حيث بلغت كلفة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21.234 مليار دج (286 مليار دولار)، وهو يشمل شقين اثنين هما (بيان مجلس الوزراء، 2010، صفحة 2):

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج (130 مليار دولار).
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (156 مليار دولار).

الجدول رقم 01: التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 **الوحدة:** مليار دج

المجالات	الغلاف المالي	النسبة
تحسين التنمية البشرية	9386	%43.3
تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية	8200	%37.8
دعم تنمية الاقتصادية والصناعية	3500	%16.1
إنشاء مناصب شغل	350	%1.6
تطوير اقتصاد المعرفة	250	%1.2
المجموع	**21 686**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على بيان مجلس الوزراء الصادر في 24 ماي 2010.

تم تقسيم البرنامج إلى خمسة (05) محاور رئيسية، تمثلت في:

- محور التنمية البشرية خصص له النصيب الأكبر من البرنامج بميزانية 9386 مليار دج، حيث تسعى الدولة من خلالها إلى تحسين التعليم في مختلف أطواره (الابتدائي، الثانوي، الجامعي والتكوين المهني)، التكفل الطبي النوعي، تحسين ظروف السكن والتزود بالمياه والطاقة؛
- محور تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية رصد له ما يقارب 38% من موارد البرنامج، خصص منها لقطاع الأشغال العمومية مبلغ 3100 مليار دج، مبلغ 2800 مليار دج لقطاع النقل ومبلغ 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة. ولتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات الضرائب والتجارة والعمل تم تخصيص 1800 مليار دج؛

- محور دعم تنمية الاقتصاد الوطني حصل على أكثر من 1500 مليار دج، خصوصا التنمية الفلاحية والريفية التي رصد لها مبلغ 1000 مليار دج. كما ستعبئ التنمية الصناعية أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية؛
- محور تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة؛
- المحور الأخير خصصت له الدولة مبلغ 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، منها 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي، 50 مليار دج لتعميم أجهزة الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية والتعليمية، 100 مليار دج لترسيخ الحكامة الالكترونية.

استطاعت الدولة بعد تبني هذا البرنامج أن تحقق النتائج التالية:

- ارتفاع نسبة التشغيل وانخفاض معدل البطالة التي وصلت سنة 2014 إلى 9.8%؛
- ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وصل عددها سنة 2014 إلى 852053 مؤسسة توفر ما يقارب 2.157.232 منصب عمل.
- ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات بنسبة 190%، حيث بلغت 2.81 مليار دولار سنة 2014 مقابل 0.97 مليار دولار سنة 2010؛
- ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية، نتيجة إقبال الشباب على برامج دعم الاستثمار في العديد من القطاعات عن طريق أجهزة دعم التشغيل والاستثمار التي استحدثتها الدولة؛
- كذلك تحسن كبير في المنشآت القاعدية وبنى الهياكل التحتية.

2. البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019

وضعت الحكومة البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية للفترة 2015-2019، الذي حددت قيمته المالية في حدود 21000 مليار دج (262 مليار دولار)، حيث تم فتح حساب تخصيص في الخزينة رقمه 143-302 عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019. تتمثل أهداف البرنامج في تخفيض نسبة البطالة، تحسين ظروف معيشة المواطنين، وتحقيق معدل نمو سنوي قدره 7% (الأمانة العامة للحكومة، 2014، صفحة 3)، ويسعى إلى تحقيق الأهداف التالية (مجلس الأمة، 2014، صفحة 09):

- مواصلة جهود التنمية البشرية من أجل تكفل فعال بحاجيات المواطنين، وتحسين ظروف المعيشة في قطاعات السكن، التعليم، التكوين والصحة العمومية، وتوسيع شبكات الماء والكهرباء والغاز؛
- تعزيز النشاطات المالية وعصرنة المنظومة المصرفية، من أجل زيادة تنافسية الاقتصاد وتنويعه؛
- دعم السكن عن طريق بناء 1.6 مليون وحدة سكنية؛
- تطوير الخدمات العمومية وعصرنة الإدارة ومراقبة استعمال الموارد العمومية قصد تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطنين والحفاظ على المال العام؛
- تحسين مناخ الأعمال وتوفير العقار الصناعي وتعديل قانون ترقية الاستثمار؛

- تطوير النشاطات الفلاحية والريفية المنتجة وتعزيز نشاط الصيد البحري؛
- تنظيم الأنشطة والممارسات التجارية وضبطها ومراقبتها؛
- مواصلة جهود مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المحدث لمناصب العمل؛

رغم كل هذه التدابير والاقتراحات التي برمجت في إطار برنامج التنمية الخماسي 2015-2019، إلا أنه تم تجميد كل المشاريع التي لم تنطلق وليست من الضروريات من طرف وزارة المالية، ما عدا العمليات ذات الأهمية القصوى، وهذا راجع للتدهور الكبير في سعر البترول، الذي يعتبر الممول الوحيد للاقتصاد الوطني. والجدول التالي يوضح تطور الناتج الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة البرنامجين.

الجدول رقم 02: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي للفترة 2016/2010

الوحدة: مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Le PIB	11991.56	14588.53	16208.69	16650.18	17242.54	16591.87	17081.83
معدل النمو	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.8	3.5

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

لقد شهد معدل نمو الناتج الداخلي تحسنا بداية 2010 حيث أنه انتقل من 1.6% سنة 2009 إلى 3.6% سنة 2010 ليبقى على نفس المستوى تقريبا إلى غاية سنة 2016، حيث بلغ متوسط النمو خلال هذه الفترة معدل 3.4%، حيث يبقى تأثير نمو قطاع المحروقات واضحا جدا على معدل النمو العام، في حين يبقى تأثير القطاعات الأخرى ضعيفا نسبيا، ماعدا قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية اللذين حققا معدلات نمو معتبرة خلال هذه الفترة، أما قطاع الفلاحة فعرف تذبذبا من سنة إلى أخرى بسبب الظروف المناخية. أما الناتج المحلي فشهد نموا مستمرا منذ سنة 2010 إلى سنة 2014، ليشهد بعدها انخفاضا في سنتي 2015 و2016، بسبب أزمة تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ سنة 2014 إلى يومنا هذا، كذلك اتفاق خفض إنتاج دول منظمة أوبك الذي تم التوصل إليه في 30 نوفمبر 2016، حيث التزمت فيه الجزائر بخفض إنتاجها بمعدل 50 ألف برميل يوميا.

ثالثا. تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر 2015/2011

1. ترتيب الجزائر في مؤشر أهداف التنمية المستدامة

احتلت الجزائر المركز الأول عربيا و 64 عالميا حسب مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2017، فيما تربعت الدول الاسكندنافية على المراكز الأولى، إذ جاءت السويد في المركز الأول بدرجة 85.6 تلتها الدانمارك وفنلندا والنرويج.

الشكل رقم 01: لوحة أهداف التنمية المستدامة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لسنة 2017

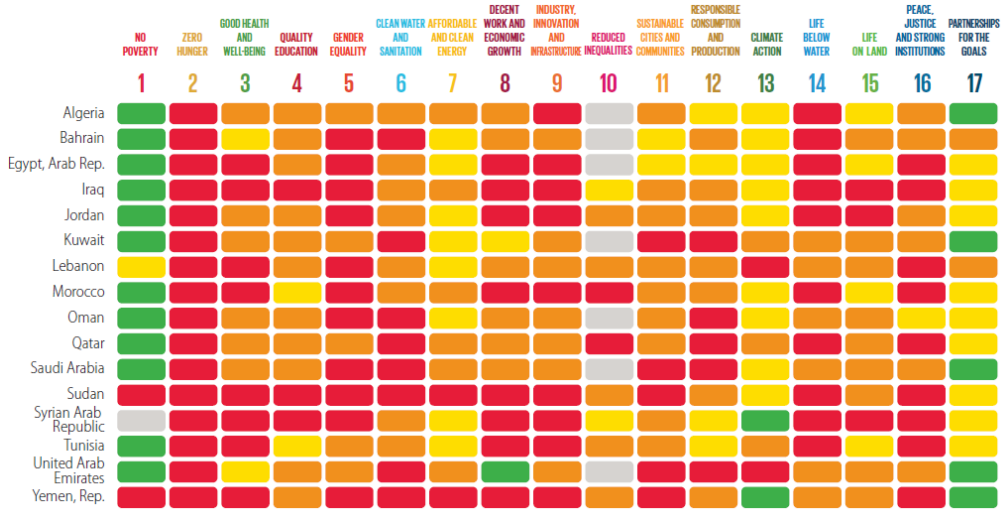

Source: Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network, **SDG Index and Dashboards Report 2017, Op.cit,** p18.

يشير التقييم الأخضر على لوحة الأهداف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أما اللون الأصفر والبرتقالي والأحمر فتشير إلى زيادة المسافة (الابتعاد) عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المؤشر ضم 17 دولة عربية، احتلت الجزائر المركز الأول عربياً و64 عالميا، تونس في المركز الثاني و65 عالميا بينما جاءت المغرب في المركز الثالث و73 عالميا. يأتي ذلك بعد صدور مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2017 في نسخته الثانية، الذي قامت بتطويره مؤسسة بيرتلسمان بالتعاون مع شبكة حلول التنمية المستدامة، واعتمد بشكل كبير على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المقترحة من اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة. وشمل المؤشر 157 دولة من أصل 193 دولة عضوه في الأمم المتحدة، وهي الدول التي يتوفر حولها بيانات لا تقل عن 80% من المقاييس. ويشير البيان إلى أن "مؤشر عام 2017 شهد تحسينات إضافية من بينها إضافة مؤشرات واستبدال أخرى، كما تم تحديث معلومات الدول، وأجريت تعديلات على منهجية عمل المؤشر (www.djazairess.com، 2018).

الجدول رقم 03: درجة الدول العربية وترتيبها في مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2017/2016

السنوات / البلد	2017			2016		
	الدرجة	الرتبة عربيا	الرتبة عالميا	الدرجة	الرتبة عربيا	الرتبة عالميا
الجزائر	68.8	01	64	58.1	08	83
تونس	68.7	02	65	65.1	02	51
المغرب	66.7	03	73	61.6	05	64
الإمارات	66.0	04	77	63.6	03	55
الأردن	66.0	05	80	62.7	04	59
لبنان	64.9	06	86	58.0	10	86
مصر	64.9	07	87	60.9	06	66
البحرين	64.6	08	92	-	-	-

عمان	64.3	09	94	59.9	07	74
قطر	63.1	10	98	65.8	01	49
السعودية	62.7	11	101	58.0	09	85
الكويت	62.4	12	102	52.5	11	100
سوريا	58.1	13	115	-	-	-
العراق	56.6	14	118	50.9	12	105
السودان	49.9	15	139	42.2	13	127
اليمن	49.8	16	140	37.3	14	137
جيبوتي	49.6	17	141	-	-	-

Source: - Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network, **Op.cit,** p10, 11.
- Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network, **SDG Index and Dashboards Report 2016**, Pica Publishing ltd, New York, USA, 2016, p16, 17.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر حققت قفزة كبيرة في التصنيف، حيث تصدرت ترتيب الدول العربية بعدما كانت في المرتبة الثامنة، وجاءت في الترتيب 64 عالميا (83 سابقا) قفزت 19 رتبة، حيث تحسنت درجتها (68.8 نقطة) في سلم مؤشر أهداف التنمية المستدامة بحوالي 10 نقاط كاملة، عن سنة 2015 حيث تحصلت على درجة 58.1 نقطة.

الشكل رقم 02: متوسط أداء الجزائر حسب مؤشر أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

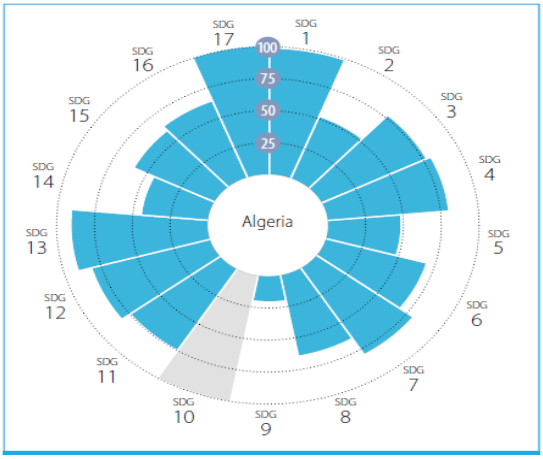

Source: Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network, **SDG Index and Dashboards Report 2017, Op.cit,** p278.

من خلال الشكل نلاحظ أن الجزائر حققت نتائج جيدة متباينة، فقد حصدت العلامة الكاملة في المؤشرين (1و17)، كما حصلت على تقييم جيد في المؤشرات رقم (4، 7، 12 و13)، في المقابل كان تقييمها ضعيفا في المؤشرات رقم (10، 9، 14 و5)، هذا التقييم جعلها ترتقي إلى الترتيب 64 عالميا، مقارنة بسنة 2016 (الترتيب 83 عالميا)، وهذا بفضل المجهودات التي تبذلها الدولة، والتدابير والإجراءات التي قامت باتخاذها في سعيها إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

2. تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر 2016/2011

سعت الدولة الجزائرية إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد، من خلال رسم خطط وبرامج تنموية شاملة، مستغلة الوفرات المالية المحققة جراء ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، مما انعكس إيجابا على عدة مؤشرات وعلى الواقع المعيشي.

والجدول التالي يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني خلال الفترة 2016/2011.

الجدول رقم 04: تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر للفترة 2016/2011.

التعيين / السنوات		2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل النمو الاقتصادي		2.9	3.4	2.8	3.8	3.8	3.5
الناتج المحلي الإجمالي (مليار$)		200.25	209.00	209.75	214.14	165.16	156.04
الدخل الفردي ($)		5406.2	5516.1	5378.9	5359.6	4036.2	3843.3
معدل البطالة %		10	11	9.8	10.6	11.2	10.5
عدد العاملين (10^3)		10177	10274	10822	10886	11023	11172
عدد منتسبي التأمينات الاجتماعية (10^3)		13156	13869	14692	15636	16712	17136
عدد السكان (10^3)		36717	37495	38297	39114	39963	40612
عدد الولادات (10^3)		910	978	963	1014	1040	1062
معدل الوفيات %		4.41	4.53	4.39	4.44	4.57	4.49
معدل الحياة (سنة)		76.5	76.4	77.0	77.2	77.1	77.0
معدل الفقر %		5.5	4.9	4.2	3.5	2.7	1.9
عدد الأطباء		81298	86127	89556	93322	98551	101763
المنشآت الصحية	عمومية	7688	7801	7909	8018	8106	8175
	خاصة	18442	18905	19741	20836	22006	23014
التغطية الصحية أطباء/سكان		451	435	428	419	406	389
عدد الهياكل التعليمية		24504	25037	25345	25713	26178	26319
تعداد التلاميذ		7525098	7725856	7835740	7989546	8074799	8691006
المنشآت الجامعية	جامعات	50	56	57	58	63	63
	مدارس عليا	30	31	31	39	43	43
عدد الطلبة الجامعيين		1388683	1480707	1461679	1553526	1712705	1918229
استخدام الانترنت %		14.0	16.5	17.2	27.8	37.3	42.9
ربط شبكة الكهرباء		7102966	7428843	7748531	8092341	8452653	8790759
ربط شبكة الغاز الطبيعي		3346420	3668836	3967275	4249857	4584168	4905059
مشتركي الهاتف	الثابت	3059336	3231332	3138914	3098787	3267592	3405030
	النقال	35615926	37527703	39630347	43298174	43227644	47041391

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي.

الملاحظ من الجدول أن الأثر الايجابي للسياسات والبرامج التنموية قد انعكس على عدة مجالات مختلفة ومتنوعة، منها الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا الصحية والتعليمية والبنى التحتية والهياكل القاعدية، التي سخرت لها الدولة مبالغ جد معتبرة في المخططين التنمويين، وهذا يرسي لمزيد من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد، ويعطي قاعدة صلبة يمكن البناء عليها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وفي المنتدى الإقليمي الذي نظمه صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع مكتبه الإقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالعاصمة الأردنية، حول تعزيز قدرات متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي افتتحت أشغاله يوم الثلاثاء 18 جويلية 2017.

أكد عضو مجلس الأمة عبد الوهاب بن زعيم في تدخله بأن الجزائر "ملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة آفاق سنة 2030، وهي تسير بالاتجاه الصحيح بفضل سياسات تنموية اجتماعية واقتصادية تكفل تلبية احتياجات المواطن وتضمن العدالة الاجتماعية".

واستعرض مقاربة الجزائر الشاملة والتساهمية لإقرار مشروع اجتماعي واقتصادي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، عبر تجسيد مؤشرات ذات أولوية في مجال السكان والتنمية على وجه الخصوص.

كما أبرز الإنجازات المحققة في ميادين الديمقراطية التشاركية، ضمان خدمات الصحة والتعليم والتكوين مجانا، توفير السكن ومكافحة الفقر، تعزيز التضامن الوطني بالإضافة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. حيث حققت الجزائر ارتفاعا في مؤشرات نسبة التعليم، معدل الحياة، الممارسة الديمقراطية وتعزيز دور المواطن على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما أبرز على وجه الخصوص بما حققته المرأة الجزائرية على الساحة السياسية باستحواذها على 162 مقعد في البرلمان، والدعم الكبير الذي تقدمه الدولة للمواطن من خلال سياسة دعم أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع، الذي خصصت له ميزانية 18 مليار دولار في المخطط التنموي (2019/2015).

أما المديرة الفرعية للاستشراف واليقظة الديموغرافية بوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات السيدة نادية جرعون فقد أبرزت من جهتها أهم ما تقوم به الجزائر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي هي حاليا في مراحلها الأولى (المرحلة الابتدائية)، مشيرة إلى أن القطاع بصدد التحضير لإجراء مسح وطني متعدد المؤشرات (السادس من نوعه) بالتنسيق مع منظمة اليونيسيف، والذي سيوفر 70% من مؤشرات أجندة التنمية المستدامة خاصة منها ذات الصلة بالسكان والصحة.

ولفتت إلى أن أهداف التنمية المستدامة المتضمنة في برنامج عمل الحكومة يمس أساسا مجالات تسيير الدولة (تعزيز دولة القانون والحريات والحوكمة الرشيدة)، الاقتصاد والمالية، التنمية البشرية والمستوى الاجتماعي (الحفاظ على نظام الحماية الاجتماعية، ترقية التشغيل والتضامن الوطني للفئات المحرومة).

بالمقابل هناك صعوبات تواجه إنتاج مؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، من بينها غياب مصادر حساب هذه المؤشرات، أو طول مدى توفر البيانات، كالإحصاء العام للسكان الذي يجرى كل 10 سنوات، أو عمليات المسح الدورية التي تجرى كل 05 سنوات، كذلك نقص الجودة في الإحصائيات الإدارية، والتي غالبا ما لا تستغل نظرا لسوء عملية جمع المعطيات (وكالة الأنباء الجزائرية، 2018). من جهة أخرى بين التقرير العالمي حول التنمية البشرية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أن الجزائر

تواصل طريقها نحو النمو والتطور فيما يخص التنمية البشرية محرزة نتائج جيدة وقوية، أهلتها لتحسين مرتبتها، حيث انتقلت من المرتبة 93 إلى المرتبة 83 سنة 2016، معززة مكانتها في مجموعة البلدان ذات "التنمية البشرية العالية".

إن الجزائر قد أحرزت هذا الأداء الجيد بفضل الجهود المبذولة لاسيما في مجالين، هما: أولا مجال المداخيل حيث بلغ نصيب الفرد من الدخل الوطني 13795 دولار بتساوي القدرة الشرائية، مما مكنها من احتلال المرتبة 53 عالميا، أما المجال الثاني مجال الصحة والتعليم الذي ارتقى بالجزائر إلى المرتبة 72 عالميا بفضل متوسط عمر متوقع ناهز 77 سنة، وفيما يتعلق بالتعليم فإن جزءا من أحد المؤشرات إيجابي للغاية بالنسبة إلى الجزائر، وهو "مدة التمدرس المتوقعة"، والذي جعل الجزائر تحتل 56 عالميا (الديوان الوطني للإحصاء، 2018).

خلاصة:

من خلال هذه المداخلة تم التوصل إلى عدة نتائج، سنختصرها في النقاط التالية:

- تمثل التنمية المستدامة تلك التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتهم، حيث يكمن الهدف منها تحقيق نمو اقتصادي، بالإضافة إلى الاهتمام بالتوزيع العادل لعوائد النمو، مع المحافظة على البيئة وإعطاء المورد البشري الأولوية في عملية التنمية، باعتباره أداة وهدف لهذه التنمية؛
- تدرك الجزائر، كغيرها من دول العالم أهمية التنمية المستدامة وتوليها اهتماما كبيرا يتضح من خلال البرامج الطموحة والجهود والمساعي الحثيثة التي تبذلها في هذا المجال، فهي عازمة على تجسيد التنمية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والبيئية، ولديها ما يلزم من الموارد الطبيعية المادية والبشرية لإحراز التقدم في مسار التنمية؛ إلا أن تحقيق ذلك منوط التزام الجهات المسؤولة من أفراد وجماعات ومؤسسات وهيئات مختصة، بتجسيد السياسات والإجراءات الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية المنشودة؛
- وضعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة آليات مؤسسية وقانونية ومالية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية صنع القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة يرأسه رئيس الحكومة. وقد تم تحقيق العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية المستدامة، أعطت نتائج جيدة في عديد المجالات، منها على الخصوص محاربة الفقر، التحكم في النمو الديموغرافي، الارتقاء بالوقاية الصحية، تحسين المناطق الحضرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة؛
- يمكن القول أن البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر قد سمحت بتحقيق نمو اقتصادي ساهم إلى حد كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية، رغم النقائص المسجلة، كما أن آفاق البرنامج الخماسي 2015-2019 يركز بصفة كبيرة على القطاع الفلاحي والسياحي في تحقيق النمو الاقتصادي، كما يصبو البرنامج للقضاء على التبعية لقطاع المحروقات وتنويع مصادر الدخل الوطني.

المراجع

1. الأمانة العامة للحكومة (ماي، 2014)، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الجزائر.
2. الأمم المتحدة (2018)، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017، نيويورك: الأمم المتحدة.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43 (2003)، القانون 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجزائر.
4. الديوان الوطني للأحصاء (19 فيفري 2018) . http://www.cnes.dz/ar/?p=1422. تم الاسترداد من www.cnes.dz.
5. الرئاسة العامة للإرصاد وحماية البيئة (2001)، الأنظمة والتشريعات البيئية والمعاهدات والبروتوكولات الدولية والإقليمية، المملكة العربية السعودية.
6. بيان مجلس الوزراء (24 ماي، 2010)، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، الجزائر.
7. شارلس كولستاد (2005)، الاقتصاد البيئي، الرياض، النشر العلمي والمطابع.
8. كتابة الدولة المكلفة بالبيئة (1999)، الجزائر البيئية، مجلة دورية كتابة الدولة المكلفة بالبيئة.
9. مجلس الأمة (جوان 2014)، دورية تصدر عن مجلس الأمة، العدد 61، التخلص من التبعية للمحروقات والوصول إلى مؤشرات النمو التصاعدي، الجزائر.
10. وكالة الأنباء الجزائرية (18 فيفري، 2018)، http://ar.aps.dz/economie/45752-2017-28-28-18-18-07. تم الاسترداد من www.aps.dz arabe.
11. Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network, (2017) SDG Index and Dashboards Report 2017 .New York, USA :Pica Publishing ltd.
12. http://wdi.worldbank.org/tables (18 فيفري 2018) .
13. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals 14) فيفري 2018)
14. https://www.djazairess.com/echchaab/105385 (15 فيفري، 2018)